

BENEFITS OF MICRO ENTERPRISES FOR RURAL WOMAN: A CASE STUDY

EI – Emam, Mai M.*; M. I. Elezaby** and I. A. Safaan*

* Dept. of Agric. Extension and Rural Sociology, College of Agric., Mansoura University.

**Dept. of Rural Development, College of Agric., Alexandria University.

فوائد المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية: دراسة حالة.
مى محمد الإمام*، محمد إبراهيم العزبي و إبراهيم أبو خليل سعفان***
*** قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.**
**** قسم التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.**

المُلخَص

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية التعرف على مدى استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة بقروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والعوامل المؤثرة على تلك الاستفادة، ودور الصندوق الاجتماعي في هذا المجال. واستناداً إلى معطيات بعض النظريات الاجتماعية، ومراجعة الدراسات السابقة ثم صياغة عدة فروض بحثية عن علاقة مستوى ودرجة استفادة النساء الريفيات القائمات بالمشروعات وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أجريت الدراسة على جميع القائلات بمشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في قرية منية سندوب بمركز المنصورة بمحافظة الدقهلية وعددهن ٦٦ صاحبة مشروع. وقد أجريت معهن مقابلات شخصية تم خلالها إستيفاء بيانات استبيان أعد لأغراض الدراسة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن جميع المبحوثات قد استفدن اقتصادياً واجتماعياً من جراء قيامهن بتلك المشروعات، وبلغ عدد أوجه أو صور تلك الاستفادة ٢١ وجهاً، وبلغ متوسط النسب المئوية للاستفادة من هذه المشروعات ٨٦.٥%. وأوضحت نتائج الاختبارات الإحصائية أن خمسة متغيرات من بين ١٩ متغيراً مستقلاً كان لها تأثير معنوي إحصائياً على مستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات. والمتغيرات الخمسة هي: قيمة القرض، درجة الدافعية للقيام بالمشروع، درجة مزايا القرض، الحالة الزوجية، تشجيع الأسرة. وقد أوضحت النتائج أيضاً أن دور الصندوق الاجتماعي للتنمية يقتصر على تقديم القروض للمبحوثات من خلال جمعية أهلية بسيطة.

وانتهت الدراسة بمناقشة نتائجها، وتقديم بعض المقترحات المتعلقة بزيادة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

مشكلة الدراسة

تعتبر التنمية الشاملة والمتواصلة التي يسعى المجتمع المصري لتحقيقها في الوقت الحالي من اجل حل مشاكله، ورفع مستوى معيشة سكانه مسؤولية مشتركة بين جميع قطاعات المجتمع، حكومة ومواطنين، أغنياء وفقراء، رجالاً ونساء، ولذا فإن تدعيم قدرة كافة قطاعات المجتمع على المشاركة بيجابية وفعالية في الجهود التنموية هي الضمان لنجاح سياسات وبرامج التنمية.

وهناك من قطاعات المجتمع من هم أكثر حاجة من غيرهم إلى توجيه مزيد من الاهتمام إليهم والعمل على دمجهم في عملية التنمية، وفي مقدمة هذه القطاعات قطاع النساء الريفيات، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن هذا القطاع من السكان كان لفترات طويلة هو الأقل نصيباً من عوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الذي يشكل فيه هذا القطاع أكثر من نصف عدد النساء المصريات، ومن ثم فهو يشكل القاعدة العريضة التي يقع عليها عبء تحقيق التنمية المتواصلة من خلال ممارسة المرأة لأدوارها المهمة في مجالات التنشئة الاجتماعية، والحفاظ على صحة الأسرة، وسلامة البيئة، وترشيد استخدام الموارد، والمشاركة في العمل الاجتماعي والمساهمة في الأنشطة الإنتاجية.

ولقد اتفقت نتائج كثير من الدراسات على أن المرأة الريفية تعاني من ندني واضح في مكانتها الاجتماعية، سواء في الأسرة أو المجتمع المحلي، ناتج من تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من بينها عدم وجود فرص عمل متاحة تدر عليها دخلاً نقدياً، وعدم الاعتراف بالدور الإنتاجي الذي تمارسه في إطار أدوارها التقليدية كربة بيت، وكعاملة زراعية في إطار الزراعة العائلية، مما ساهم في

انخفاض مكانتها الاجتماعية، وأصبح تحسين كثير من أوضاع المرأة الريفية مرهوناً بمشاركتها الفعالة في مجالات النشاط الاقتصادي الذي بدر عليها عائداً نقدياً مباشراً يقلل من اعتمادها الكلي على الرجل، ويزيد من قدرتها على تحسين ظروف معيشتها ومعيشة أسرتها، ولكن كثيراً من ظروف القرية المصرية تحد من فرص المرأة الريفية في الالتحاق بمثل هذه الأنشطة الاقتصادية، حيث يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمقدار ما يتوفر لها من رأس مال تبدأ به مشروعاً خاصاً، ونوعية ما يتاح لها من تعليم وتدريب يمكنها من أداء تلك الأنشطة الاقتصادية بفاعلية وكفاءة.

من هنا تبدو أهمية المؤسسات والأجهزة التي يمكن أن توفر للمرأة الريفية بعض هذه المتطلبات الضرورية لإقامة مثل هذه المشروعات الاقتصادية، ومن ثم تفعيل الدور الإنتاجي للمرأة الريفية، وما يترتب على ذلك من فوائد اجتماعية واقتصادية تعود على المرأة الريفية وأسرتها وتمتد إلى مجتمعها المحلي ثم إلى المجتمع العام.

ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد الأجهزة المنوط بها تقديم مثل هذا الدعم للمرأة الريفية، حيث يسهم الصندوق في توفير فرص عمل للمرأة الريفية من خلال توفير القروض الميسرة للمشروعات الاقتصادية الصغيرة لها، ومن خلال ما قد يقدمه لها من تسهيلات في مجالات التدريب والتسويق، ومن ثم يكون من المفيد تقييم الآثار المترتبة على قيام المرأة الريفية بالمشروعات الاقتصادية الصغيرة أو متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، سواء على المرأة الريفية نفسها أو على أسرتها وقريتها وأيضاً التعرف على أسباب التباين المحتمل بين القائمات بالمشروعات متناهية الصغر في درجة الاستفادة وأنواعها، وذلك بغية تحديد العوامل التي يمكن أن تزيد من درجة استفادة المرأة الريفية من مثل هذه المشروعات، وتجنب العوامل التي قد تقلل من هذه الاستفادة، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي قد تزيد من فعالية دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للمرأة الريفية.

والدراسة الحالية إن هي إلا محاولة في هذا المجال، حيث تسعى بصفة عامة إلى التعرف على مدى استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر التي تقوم بها والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية والعوامل المؤثرة على ذلك ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا المجال.

أهداف الدراسة

في إطار الهدف العام للدراسة المشار إليه آنفاً تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أنواع المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر التي تقوم بها المرأة الريفية في منطقة الدراسة والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.
2. تحديد أنواع استفادة المرأة الريفية من تلك المشروعات.
3. تحديد المتغيرات المؤثرة على مستوى ودرجة استفادة المرأة الريفية من المشروعات متناهية الصغر التي تقوم بها.
4. التعرف على دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في المشروعات متناهية الصغر التي تقوم بها المرأة الريفية.
5. تقديم مقترحات مستندة إلى نتائج الدراسة لزيادة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر، وزيادة فاعلية الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم تلك المشروعات.

أهمية الدراسة:

للدراسة الحالية أهمية نظرية وأهمية تطبيقية، وتتمثل الأهمية النظرية في محاولة إلقاء مزيد من الضوء على إحدى الظواهر الاجتماعية المتمثلة في قيام المرأة الريفية بإدارة وتنفيذ مشروع اقتصادي متناهية الصغر يدر عليها عائداً مباشراً، وتأثير ذلك على وضع ومكانة وأدوار المرأة الريفية في الأسرة والمجتمع المحلي، وزيادة فهمنا للعوامل التي تؤثر على درجة استفادة المرأة الريفية من هذه المشروعات. أما الأهمية التطبيقية للدراسة فإنها تتمثل في الاستفادة من نتائج الدراسة في تقديم مقترحات تتعلق بوسائل وأساليب زيادة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقوم بها، وزيادة فعالية دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تعضيد ومساعدة المرأة الريفية من خلال الخدمات التي يمكن أن يقدمها لها في مجال المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر.

منهجية الدراسة

نوع الدراسة: الدراسة الحالية وصفية Descriptive وإستنتاجية Conclusive في الوقت نفسه. فهي وصفية لأنها تستهدف جمع الحقائق عن ظاهرة مشاركة المرأة الريفية في المشروعات متناهية الصغر بغرض وصفها وصفاً دقيقاً وتصنيفها وتحليلها واستخلاص الصورة التي هي عليها. والدراسة استنتاجية لأنها تختبر فروضاً سببية للتعرف على المتغيرات المؤثرة على ظاهرة الدراسة.

منطقة وعينة الدراسة: أجريت الدراسة في قرية منية سندوب التابعة لمركز المنصورة بمحافظة الدقهلية كدراسة حالة Case Study للنساء الريفيات صاحبات المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال جمعية الرعاية الاجتماعية، وهي جمعية أهلية تعمل كحلقة وصل بين المقترضات والصندوق الاجتماعي. وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع صاحبات المشروعات وعددهن ٦٦ صاحبة مشروع، أى أن عينة الدراسة هي في الواقع شاملة صاحبات المشروعات.

أسلوب وأدوات جمع البيانات: تم تجميع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع المبحوثات صاحبات المشروعات، باستخدام استمارة استبيان أعدت لأغراض الدراسة. وتمت عملية جمع البيانات خلال شهرى يونيو ويوليو عام ٢٠١٢.

قياس متغيرات الدراسة:

١. قياس المتغيرات المستقلة:

| المتغير | مستوى القياس |
|---|---|
| ١-١ الحالة الزوجية للمبجوة | متغير اسمى مكون من ثلاث فئات: (لم تنزوج بعد، متزوجة، أرملة/ مطلقة) |
| ٢-١ الحالة العملية للمبجوة قبل المشروع | متغير اسمى مكون من فئتين: (تعمل، لا تعمل) |
| ٣-١ وجود مصادر تمويل (غير قرض الصندوق) | متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لا يوجد) |
| ٤-١ القائم بإدارة المشروع | متغير اسمى مكون من ثلاث فئات: (المبجوة بنفسها، المبجوة وآخرون، آخرون) |
| ٥-١ وجود مثل للمشروع بالقرية | متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لا يوجد) |
| ٦-١ مكن تسويق منتجات المشروع | متغير اسمى مكون من فئتين: (بالقرية، خارج القرية) |
| ٧-١ وجود خبرة سابقة للمبجوة فى مشروعات اقتصادية | متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لا يوجد) |
| ٨-١ التدريب المسبق (قبل تنفيذ المشروع) | متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لا يوجد) |
| ٩-١ تشجيع الأسرة | متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لا يوجد) |
| ١٠-١ المستوى الاقتصادى للأسرة | متغير رتبى مكون من ثلاث فئات: (غنية، متوسطة، فقيرة) |
| ١١-١ مكان إقامة المشروع | متغير اسمى مكون من فئتين: (بالمنزل، بالقرية) |
| ١٢-١ عمر المبجوة | متغير نسبى مفاى بعدد سنوات عمر المبجوة عند وقت جمع البيانات |
| ١٣-١ عدد سنوات التعليم | متغير نسبى مفاى بعدد سنوات التعليم الرسمى الذى حصلت عليه المبجوة |
| ١٤-١ قوة الدوافع للقيام بالمشروع | يتمثل هذا المتغير فى الأسباب التى من أجلها سعت المبجوة للقيام بالمشروع. وقد تم قياسه على المستوى النسبى من خلال مجموع الدرجات التى حصلت عليها المبجوة عن كل سبب دفعها للقيام بالمشروع وهى: ١- الادخار ٢- للإنفاق على النفس ٣- لمساعدة الأسرة ٤- للاعتماد على النفس ٥- لرفع مكانتها فى الأسرة ٦- لرفع مكانتها فى القرية. ويتراوح المدى النظرى لهذا القياس من ١- ٦ درجات. |
| ١٥-١ درجة تفضيل المشروع | يتمثل هذا المتغير فى الأسباب التى من أجلها فضلت المبجوة المشروع التى قامت به. وقد تم قياسه على المستوى النسبى من خلال مجموع الدرجات التى حصلت عليها المبجوة عن كل سبب من أسباب التفضيل وهى: ١- عائده مجزى ٢- للخبرة السابقة بالمشروع ٣- وجود |

| | |
|---|-----------------------------|
| مكان مناسب لتنفيذ المشروع ٤- سهولة تسويق منتجاته. ويتراوح المدى النظرى لهذا المقياس من ١ - ٤ درجات. | |
| متغير نسبي مقياس بعدد أفراد الوحدة المعيشية للمبحوثة. | ١- ١٦ حجم الأسرة |
| متغير نسبي مقياس بعدد الأفراد الذين يعملون بالمشروع | ١- ١٧ عدد العاملين بالمشروع |
| يتمثل فى عدد مزايا القرض الذى حصلت عليه المبحوثة من وجهة نظرهما. وقد تم قياسه على المستوى النسبى من خلال مجموع الدرجات الذى حصلت عليه المبحوثة من خلال إجابتها بنعم على وجود مزايا القرض التالية: ١- سهولة إجراءاته ٢- كفاية قيمته ٣- مناسبة فترة السماح. ٤- السداد مريح ٥- الفائدة معقولة ٦- الضمانات سهلة. ويتراوح المدى النظرى لهذا المقياس من ١- ٦ درجات | ١- ١٨ درجة مزايا القرض |
| متغير نسبي مقياس بقيمة صافى ربح المشروع بالجنيه فى آخر عام | ١- ١٩ صافى ربح المشروع |

٢- المتغير التابع:

المتغير التابع يتمثل فى مدى الاستفادة من المشروع الاقتصادى الصغير وقد تم قياسه بطريقتين وفقاً لمستوى قياس المتغيرات المستقلة وذلك كما يلى:

| | |
|--|---------------------------------|
| متغير رتبى مكون من فئتين: (أقل من المتوسط، أعلى من المتوسط) حيث بلغت قيمة المتوسط ١٨.١ درجة. | ٢- ١ مستوى الاستفادة من المشروع |
| متغير نسبي عبارة عن عدد أنواع الاستفادات المتحققة من المشروع التى ذكرتها المبحوثة من بين ٢١ نوعاً. من الاستفادات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. أى أن المدى النظرى لهذا المتغير يتراوح من ١ - ٢١ درجة. | ٢- ٢ درجة الاستفادة من المشروع |

٣- أساليب التحليل الإحصائى

استخدمت عدة أساليب إحصائية مختلفة ولكنها متكاملة فى تحليل بيانات الدراسة، من بينها: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والمدى والانحراف المعياري، وذلك فى وصف متغيرات الدراسة. واستخدم اختبار مربع كاي فى اختبار الفروض البحثية (بعد تحويلها إلى فروض إحصائية) التى تتضمن متغيرات مقياسه على المستوى الاسمى او المستوى الرتبى، واستخدم معامل فاي لقياس نسبة التباين المفسر فى المتغير التابع بواسطة المتغير المستقل، باعتبار ان مربع فاي هو احد المقاييس المعروفة اختصاراً (PRE)، التى لها قوة تفسير التباين فى المتغير التابع بواسطة المتغير المستقل فى إطار العلاقة الثنائية بينهما (Lutz, 1983). وقد استخدم معامل الارتباط (r) لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات المقاسة على المستوى النسبى أو القترى، واستخدم أسلوب الإنحدار المتعدد فى اختبار علاقة كل من المتغيرات المستقلة المقاسة على المستوى النسبى مع المتغير التابع بافتراض ثبات تأثير باقى المتغيرات، واستخدم معامل التحديد (R^2) لتحديد نسبة التباين المفسر فى المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة مجتمعة فى نموذج الإنحدار.

الاستعراض المرجعى

على الرغم من الاتفاق على أهمية وفوائد المشروعات الصغيرة إلا أنه لا يوجد اتفاق على مفهوم المشروع الصغير، وبصفة خاصة من حيث حجم رأسماله وعدد العاملين به (عمر، ٢٠٠٦: ٢٣- ٢٤). وتعرف الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة (٢٠٠١: ٧) المشروع الصغير على أنه "استثمار فردى أو جماعى صغير موجه نحو إنتاج سلعة أو خدمة، بغرض تحقيق ربح شخصى، وعائد اجتماعى ينتفع به المجتمع " وبعض التعاريف يقسم المشروعات الصغيرة إلى مشروعات متناهية الصغر وهى التى يتراوح عدد العاملين بها ١-٩ عاملين، وصغيرة من ١٠-٤٩ عاملاً ومتوسطة من ٥٠-٩٩ عاملاً (

عمر، ٢٠٠٦: ٢٣-٢٤). ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية أن المشروعات متناهية الصغر هي التي يقل رأسمالها عن ٥٠٠٠ جنيه (الصندوق الاجتماعي، ١٩٩٨: ٣١).

وتتبع أهمية المشروعات الصغيرة من أنها تلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تسهم في تحسين مستوى المعيشة للقائمين بها، وتساعد على تجاوز خط الفقر، وتساعد في حل مشكلة البطالة، وتزيد من الانتاج وزيادة الناتج المحلي، وتوسع من قاعدة الملكية، وتنمي الصادرات، وتوظف المدخرات، وتنمي القدرات الذاتية للحرفيين (تويج، ٢٠٠٣: ٥٧١).

ويساعد الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة التي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة في رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة وصناعة التريكو، ويساعد في استغلال طاقتهم، والاستفادة من أوقات فراغهم، وزيادة دخلهم، ورفع مستوى معيشتهم (إبراهيم، ٢٠٠٠: ٣٥ - ٣٦؛ مرعي، ٢٠٠٥: ٢٨-٣٠).

ومع التسليم بأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تقوم بها المرأة الريفية إلا أن الشواهد تشير إلى تباين الاستفادة من تلك المشروعات، ولتفسير ذلك سوف تحاول الدراسة الاستفادة من بعض معطيات النظرية الاجتماعية، بالإضافة إلى استعراض نتائج بعض الدراسات السابقة.

الإطار النظري

يفضل التراث العلمي لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى بالعديد من النظريات التي تقدم تفسيرات مختلفة للسلوك الإنساني وما ينتج عنه من ظواهر اجتماعية، وسوف تحاول الدراسة الحالية الاستفادة من بعض المعطيات النظرية في فهم وتفسير ظاهرة مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر، وبصفة خاصة ما يتعلق بدوافع وأسباب المشاركة والآثار المترتبة عليها، وأسباب التباين بين المشاركات في تلك الأنشطة من حيث عملية المشاركة. وفي هذا الصدد سوف تحاول الدراسة الاستعانة ببعض معطيات نظريات الدوافع، والتبادل الاجتماعي، والفعل الاجتماعي الإرادي، وتوظيف موارد الغير في تفسير ظاهرة مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر، وبصفة خاصة تفسير أسباب التباين في الاستفادة من تلك المشروعات.

١- نظريات الدوافع:

ومن أشهر الدوافع تلك النظرية التي قدمها " إبراهيم ماسلو " والتي تستند على أن كل إنسان لديه مجموعة من الحاجات يسعى إلى إشباعها، وهي حاجات أساسية كالطعام والشراب، ثم الحاجة إلى الأمن، فحاجات الحب والانتماء ثم حاجات التقدير وأخيرا الحاجة إلى اثبات الذات. وحينما يشبع الإنسان حاجة معينة فإنه يسعى لإشباع الحاجة التي تليها وهكذا (Maslow, 1943).

في ضوء ذلك يمكن القول بأن المرأة الريفية التي غالبا ما تكون فقيرة وليس لها مصدر دخل أو أمية أو لا تعمل تكون مدفوعة للبحث في فرصة عمل توفر لها دخلا خاصا يساعدها في إشباع احتياجاتها الفسيولوجية الأساسية، وحاجتها إلى الشعور بالأمان ويعزز مكانتها الاجتماعية وحاجتها إلى الاحترام والتقدير. ويعتقد البعض في أن ما يدفع الفرد للعمل والمشاركة واحد من ثلاثة دوافع رئيسية وهي: الدافع للإنجاز، الدافع للقوة، والدافع للإشباع العاطفي، فالأشخاص المدفوعين بدافع الإنجاز يرغبون في تحقيق شئ ما في بيئتهم التي يعيشون فيها، أما الأشخاص المدفوعين بالحاجة إلى القوة فإنهم يرغبون في أن يكون لهم تأثير على الآخرين، في حين يرغب الأشخاص المدفوعين بالحاجة إلى العطف والتقدير في مصاحبة الغير والشعور بالتميز وزيادة احترام أعضاء المجتمع لهم (Elezaby, 1985: 10). ويمكن أن يكون أي أو كل من هذه الدوافع سببا في مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الاقتصادية الصغيرة.

وهناك ثمة تصنيف مهم للدوافع يذكره فيليبس (Phillips, 1973) وهو أن هناك نوعين من الدوافع للمشاركة في العمل الاجتماعي، وهما: الدوافع الغيرية وتمثل في الاهتمام بالآخرين والرغبة في خدمة الغير، والدوافع الذاتية مثل الدافع للتعلم والدافع لتحقيق الذات وزيادة الاحترام والمكانة الاجتماعية. وفي ضوء ذلك يمكن تفسير مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الصغيرة رغبتها في خدمة أسرته ومجتمعها وهي دوافع غيرية، وكذلك رغبتها في الحصول على مزيد من الاحترام والمكانة الاجتماعية من جانب أسرته ومجتمعها المحلي وهي دوافع ذاتية.

٢- نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي

تصور هذه النظرية التي قدمها تالكوت بارسونز (Parsons, 1937) الأفراد على أنهم يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم في سعيهم لتحقيق أهدافهم محددين بعدد من الظروف الموقفية، مثل خصائصهم البيولوجية وظروف بيئتهم الطبيعية والإيكولوجية، كما أن سلوك الأفراد أيضا يكون محدودا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار

السائدة في المحيط الذي يعيشون فيه، وكل هذه العوامل الموقفية والمعيارية تؤثر على قدرتهم على اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من بين مختلف الوسائل البديلة (Elezaby, 1985:22). باستخدام هذا المنظور الاجتماعي يمكن القول بأن المرأة الريفية تشارك في المشروعات الاقتصادية لأنها تعتقد أن مشاركتها سوف تساعد على تحقيق أهدافها الشخصية أكثر من غيرها من البدائل المتاحة لها إلا أن مدى هذه المشاركة ونوعيتها تتأثر بالعديد من العوامل الموقفية والمعيارية السائدة في الأسرة والمجتمع الريفي المحلي مثل خصائصها الشخصية كالعمر والحالة الزوجية والحالة العملية والدخل والمستوى التعليمي، أو العوامل الموقفية الأخرى مثل حجم الأسرة والدوافع الشخصية، والمستوى الاقتصادي للأسرة، ومدى تشجيع الأسرة لها بالإضافة إلى مدى توافر مستلزمات المشروع، وفرص تسويق منتجاته، وحاجة المجتمع المحلي له، وتوافر إمكانية تمويله إلى ما غير ذلك من خصائص المشروع التي تعتبر عوامل موقفية. ويمكن أن تتأثر هذه المشاركة أيضا بالقيم والأفكار المحيطة بالموقف الذي تحدث في إطاره عملية المشاركة، مثل مدى تقبل الأسرة والمجتمع المحلي لعمل المرأة، والقيم المتعلقة بأدوار المرأة الريفية ومكانتها، كما قد تتأثر بخبراتها السابقة المتعلقة بالمشاركة في أنشطة اقتصادية، وبنظرتها إلى الأجهزة الداعمة والمنظمة للأنشطة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة للمرأة الريفية وكلها عوامل معيارية.

٣- نظرية القدرة على توظيف موارد الغير بالإضافة إلى الموارد الشخصية:

أحد التفسيرات النظرية المعقولة لاختلاف المرأة الريفية في درجة إسهامها واستفادتها من المشروعات الاقتصادية الصغيرة يمكن استخلاصه كما يذكر العزبي (Elezaby, 1987:7) من دراسة (Perucci R. and M. Pilisuk (1975:1040 1070) لبنينان القوة والنفوذ في المجتمع المحلي، حيث لاحظنا أن بعض أفراد المجتمع المحلي يمكنهم توظيف مواردهم الشخصية للمساهمة في العمل الاجتماعي المحلي، مما يزيد من درجة مساهمتهم أو استفادتهم أكثر من الذين لا يستطيعون توظيف موارد الآخرين. وكلما زاد عدد المراكز التي يشغلها الفرد في منظمات متعددة كلما زادت فرصته في الاستفادة من مواردها، وكلما تعززت قدرته على الإسهام الفعال في المشروعات والأنشطة المحلية وفي تحقيق أهدافه. في ضوء هذه النظرية يمكن القول بأن الدعم المعنوي والتشجيع الذي يمكن أن تحصل عليه المرأة الريفية من أسرتها وخاصة زوجها، وتوافر بعض التسهيلات الفيزيائية مثل مكان يمكن تنفيذ المشروع به، أو أسواق قريبة يمكن تسويق المنتجات إليها بسهولة، أو توافر أقارب أو أصدقاء يمكنهم معاونتها في إدارة مشروعها، أو عضويتها في جمعية أهلية تساعد في الوصول إلى مصادر التمويل، تعتبر موارد للغير تمثل موارد إضافية للمرأة، بجانب مواردها الشخصية والتي تتمثل في حصولها على تدريب قبل القيام بالمشروع، أو مستواها التعليمي الذي يؤهلها لإدارة المشروع بكفاءة، إلى ما غير ذلك من الخصائص والمؤهلات الشخصية للمرأة الريفية، والتي تعد بمثابة موارد يمكن توظيفها في المشروع الاقتصادي مما يزيد من فرص نجاحها، وبالتالي فإن تباين النساء الريفيات في مقدار الموارد الشخصية التي يمتلكها يزيد من فرص نجاحهن في مشروعاتهن الاقتصادية.

يستخلص من النظريات السابقة أن كلا منها يطرح رؤية معينة يمكن استخدامها في تفسير جانب من جوانب ظاهرة مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الاقتصادية، وكل منها يساعد في إلقاء الضوء على بعض المتغيرات التي يمكن للدراسة استخدامها في البحث عن أسباب للتباين المحتمل في درجات استفادة المرأة الريفية من المشروعات التي تشارك فيها. ولذلك سوف تستفيد الدراسة الحالية من معطيات النظريات الأربع من أجل الوصول إلى رؤية وتفسير أكثر تكاملا.

الدراسات السابقة

بمراجعة الدراسات التي أجريت في مجال المشروعات الصغيرة والتي أتيج للباحثين الاطلاع عليها ومن بينها دراسات: (العزبي، ١٩٩٥؛ العزبي وآخرون، ٢٠٠٤؛ إبراهيم، ٢٠٠٠؛ هيكل، ٢٠٠٣؛ علي، ٢٠١٠) يستخلص من هذه الدراسات أنها قد تناولت المشروعات الاقتصادية الصغيرة، وخاصة التي تقوم بها المرأة الريفية من حيث التعرف على المتغيرات المتعلقة بمشاركة المرأة في تلك المشروعات، والآثار المترتبة على تلك المشاركة، ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا المجال، وكذلك الأجهزة والمنظمات والسياسات التي تعمل على دعم المشروعات الصغيرة، ودور المشروعات الصغيرة في التنمية، والمعوقات التي تواجهها، والمقترحات المتعلقة بتنمية المشروعات الصغيرة، ودعم المرأة الريفية من خلالها.

وقد أوضحت نتائج بعض هذه الدراسات أهمية بعض المتغيرات المتعلقة بأسباب ودوافع المرأة الريفية للقيام بمشروعات صغيرة من بينها الرغبة في الحصول على دخل نقدي يزيد من قدرتها على الإنفاق على نفسها، ومساعدة أسرتها، وتعزيز مكانتها الاجتماعية (العزبي، ١٩٩٥، العزبي وآخرون، ٢٠٠٤) وأوضحت بعض النتائج أيضا أهمية مجموعة من العوامل والمتغيرات المؤثرة على درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة من بينها متغيرات خاصة بالقائمتان بهذه المشروعات مثل العمر والمستوى التعليمي

والحالة الزوجية، والحالة العملية والمستوى الاقتصادي لأسرهن، ومدى تقبل أو تشجيع الأسرة على المشاركة في المشروعات الاقتصادية الصغيرة، وأظهرت الدراسات أيضا أهمية بعض المتغيرات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية نفسها مثل نوعها ومدى توافر رأس المال اللازم لها، وسهولة الحصول على مستلزمات إنتاجها، وتسويق منتجاتها، ووجود تسهيلات تتعلق بإجراءات الحصول على القروض والتدريب اللازم إلى ما غير ذلك. كذلك أشارت الدراسات إلى أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة التمويلية والمنظمات الأهلية في دعم المشروعات الصغيرة تمويليا وتدريبيا وتكنولوجيا.

ويلاحظ أن كل دراسة قد ركزت على دراسة جانب معين، أو عدد محدود من المتغيرات، كما يلاحظ تباين المشروعات الاقتصادية التي تناولتها هذه الدراسات من حيث الحجم والنوع وطبيعة النشاط، بالإضافة إلى تباين الإجراءات المنهجية المتبعة في تلك الدراسات وهذا أمر متوقع، وسوف تحاول الدراسة الحالية الاستفادة من تلك الدراسات، بحيث يتم دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وأن تتناول كثيرا من المتغيرات المتعلقة بها، والآثار المترتبة عليها.

متغيرات وفروض الدراسة

استنادا إلى الاستعراض المرجعي والإطار النظري، وفي ضوء خبرة الباحثين تم اختيار عدة متغيرات لاختبار علاقتها بمستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة. بعض هذه المتغيرات يتعلق بالخصائص الشخصية والأسرية للمبحوثات والبعض الآخر يتعلق بخصائص المشروعات وقد تم صياغة العلاقات المتوقعة بين كل من هذه المتغيرات والاستفادة من المشروعات الصغيرة للمبحوثات في صورة فرضين مركبين. يضم الفرض الأول منها المتغيرات المراد اختبار علاقتها بمستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة وعددها ١١ متغيرا من المتغيرات المقاسة على المستويين الإسمي والرتبى. ويضم الفرض الثانى المتغيرات المطلوب اختبار علاقتها بدرجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة، وعددها ٨ متغيرات مقياسة على المستوى النسبى. والفرضان كما يلي:

١- من المرجح وجود علاقة معنوية بين مستوى استفادة المرأة الريفية من المشروع الاقتصادي الصغير الذى تمارسه وكل من المتغيرات التالية: الحالة الزوجية، الحالة العملية بكل المشروع، وجود مصادر أخرى للتمويل (بجانب الصندوق الاجتماعى، القائم بإدارة المشروع، وجود مثل للمشروع بالقريبة، مكان تسويق منتجات المشروع، وجود خبرة سابقة للمبحوثة فى مشروعات صغيرة، التدريب المسبق، تشجيع الأسرة، والمستوى الاقتصادي للأسرة، مكان تسويق منتجات المشروع.

٢- من المرجح وجود علاقة معنوية بين درجة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية الصغيرة وكل من المتغيرات التالية: عمر المبحوثة، عدد سنوات تعليمها، حجم الأسرة، قوة الدوافع للقيام بالمشروع، درجة تفضيل المشروع، عدد العاملين بالمشروع، درجة مزايا القرض، وصافى ربح المشروع.

النتائج

فيما يلي عرض لأهم نتائج الدراسة المحققة لأهدافها، وتشتمل هذه النتائج على أنواع المشروعات التى نفذتها المبحوثات، والفوائد التى عادت عليهن منها، وعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى ودرجة الاستفادة من تلك المشروعات ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم تلك المشروعات.

١- أنواع المشروعات

اشتملت المشروعات التى نفذتها المبحوثات على عدة أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية هي: بيع خضار وفاكهة (٢١.٢%)، بيع ملابس (١٥.٢%)، بقالة (١٢.٢%)، ماكينة خياطة (٤.٥%)، عربية أجرة (٤.٥%)، تربية دواجن (٣%)، بيع أسمك (٣%)، أدوات منزلية (٣%)، فرن سمك (٣%)، مكتبة (٣%). بالإضافة إلى عشرين نشاطاً آخرأ يعمل بها ٣٠.٤% من عدد المبحوثات، من بينها: محل فطائر، تطريز عبايات، تجارة أوانى بلاستيكية، توزيع أنابيب بوتاجاز، فرن خبز فينو، محل أكسسوارات، صناعة صناديق خشبية، بيع أعلاف، محل حلاقة، محل براويز، أتلييه، تصنيع عرائس زينة، استوديو تصوير، محل فول وطعمية، محل بيع وتنظيف دواجن، تربية أغنام، محل موبيليات، و شراء بضائع مختلفة وإعادة بيعها.

من ذلك يتبين مدى التنوع الواسع فى الأنشطة الاقتصادية التى مارستها المبحوثات من خلال مشروعاتهن الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يشير إلى قدرة المرأة الريفية على القيام بأعمال اقتصادية متنوعة بجانب أعمالها المنزلية.

٢- الفوائد التى عادت على المبحوثات من المشروعات الاقتصادية

أوضحت نتائج الدراسة أن قيام المبحوثات بمشروعات اقتصادية صغيرة ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية قد حقق لهن فوائد متعددة ، يمكن تصنيفها إلى فوائد اقتصادية وفوائد اجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل التام بينهما ، ويمكن أيضاً تقسيم تلك الفوائد إلى فوائد شخصية تعود على المبحوثة شخصياً ، وفوائد أسرية تعود على أفراد أسرتها ، وفوائد مجتمعية محلية تعود على قريتها، مع التأكيد أيضاً على أن الفصل التام بين تلك الأنواع من الاستفادة لا يمكن تحقيقه.

توضح النتائج المعروضة في جدول (١) صور أو أنواع الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة للمبحوثات ، والتوزيع النسبي للمبحوثات وفقاً لنوع الاستفادة ، ومن الجدول يتبين أن صور الاستفادة من المشروعات الصغيرة للمبحوثات يبلغ عددها ٢١ نوعاً من الاستفادة ، منها ٩ أنواع من الاستفادة الاقتصادية ، و ١٢ نوع من الاستفادة الاجتماعية.

جدول (١) التوزيع النسبي للمبحوثات وفقاً لأنواع استفادتهن من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر و بنود الاستفادة

| م | أنواع الاستفادة من المشروع وبنودها | % / تحقق | | |
|----------------------------|-------------------------------------|----------|----------|------|
| | | لم تحقق | لا ينطبق | جملة |
| أ-استفادة اقتصادية: | | | | |
| ١ | قلل من اعتمادها على الآخرين | ٨١.٤ | ١٣.٦ | - |
| ٢ | ساعدتها في الإنفاق على نفسها | ٩٧.٠ | ١.٠ | - |
| ٣ | قلل من حاجتها للاستدانة | ٨٩.٤ | ١.٥ | ٩.١ |
| ٤ | ساعدتها في تسديد ديونها | ٩٣.٩ | ١.٥ | ٤.٥ |
| ٥ | زاد من دخلها | ٩٥.٥ | ٤.٥ | - |
| ٦ | شغل وقت فراغها في عمل نافع | ٨٩.٤ | ٦.١ | ٤.٥ |
| ٧ | ساعدتها على الادخار | ٧١.٢ | ٢٥.٨ | ٣.٠ |
| ٨ | وفر منتجات أو خدمات يحتاجها الناس | ٩٨.٥ | - | ١.٥ |
| ٩ | وفر فرص عمل لبعض الناس | ٥٠.٠ | ٣٩.٤ | ١٠.٦ |
| ١٠ | متوسط الاستفادة الاقتصادية | ٨٥.٧ | ١٠.٦ | ٣.٧ |
| ب-استفادة اجتماعية: | | | | |
| ١٠ | رفع قيمتها في الأسرة | ٩٥.٥ | ٤.٥ | - |
| ١١ | رفع قيمتها في القرية | ٩٣.٩ | ٤.٥ | ١.٥ |
| ١٢ | ساعدتها على تنظيم وقتها | ٨٩.٤ | ٦.١ | ٤.٥ |
| ١٣ | حسن علاقتها بزوجها | ٦١.٧ | ٦.١ | ٢٧.٣ |
| ١٤ | جعلها أكثر حرصاً على مظهرها | ٨٩.٤ | ١٠.٦ | - |
| ١٥ | عرفها بأصدقاء جدد | ٩٧.٠ | ٣.٠ | - |
| ١٦ | زاد من خبرتها في التعامل مع الناس | ٩٨.٥ | ١.٥ | - |
| ١٧ | جعلها أكثر معرفه بشئون قريتها | ٩٢.٤ | ٧.٦ | - |
| ١٨ | زاد من حرصها على متابعة أخبار بلدها | ٨١.٨ | ١٨.٢ | - |
| ١٩ | زاد من مشاركتها في خدمة قريتها | ٨١.٨ | ١٢.٦ | ٦.١ |
| ٢٠ | ساعدتها على تعليم أبنائها | ٨٠.٣ | ٧.٦ | ١٢.١ |
| ٢١ | ساعدتها في رعاية أبنائها صحياً | ٩٣.٩ | ٤.٥ | ١.٥ |
| ١٠٠ | متوسط الاستفادة الاجتماعية | ٨٨.٤ | ٧.٢ | ٤.٤ |
| ١٠٠ | متوسط الاستفادة العامة | ٨٧.٢ | ٨.٧ | ٤.١ |

وشملت أنواع الاستفادة الاقتصادية ما يلي (مرتبة وفقاً للأهمية النسبية لكل نوع): توفير منتجات أو خدمات تحتاجها القرية ٩٨.٥% ، ساعد المشروع المبحوثة في الإنفاق على نفسها ٩٧% ، زاد من دخلها ٩٥.٥% ، ساعدتها في تسديد ديونها ٩٣.٩% ، قلل من حاجتها للاستدانة ٨٩.٤% ، شغل وقت فراغها في عمل نافع ٨٩.٤% ، قلل من اعتمادها على الآخرين ٨٦.٤% ، ساعدتها على الادخار ٧١.٢% ، وفر فرص عمل لبعض الناس ٥٠%.

ويبلغ متوسط الاستفادة الاقتصادية ٨٥.٧% وأهم استفادة اقتصادية من وجهة نظر المبحوثات هي توفير المشروع لسلع وخدمات يحتاجها سكان القرية ٩٨.٥% وأقلها توفير فرص عمل لبعض الناس ٥٠% ، ومما لاشك فيه أن هذه النتائج تبين بوضوح تحقيق المشروعات متناهية الصغر للمبحوثات فوائد اقتصادية كبيرة.

وفيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية التي تحققت من مشاركة المبحوثات في المشروعات الاقتصادية فإنها تشتمل على ١٢ نوعاً من الاستفادة هي: زيادة خبرة المبحوثة في التعامل مع الناس ٩٨.٥% ، عرفها بأصدقاء جدد ٩٧% ، رفع قيمتها في الأسرة ٩٥.٥% ، رفع قيمتها في القرية ٩٣.٩% ، ساعدتها في رعاية أبنائها صحياً ٩٣.٩% ، جعلها أكثر معرفه بشئون قريتها ٩٢.٤% ، ساعدتها على تنظيم وقتها ٨٩.٤% ،

جعلها أكثر حرصاً على مظهرها ٨٩.٤% ، زاد من حرصها على متابعة أخبار بلدها ٨١.٨% ، زاد من مشاركتها في خدمة قريتها ٨١.٨% ، ساعدها على تعليم أبنائها ٨٠.٣% ، وحسن علاقتها بزوجها ٦٦.٧% . وقد بلغ متوسط الاستفادة الاجتماعية ٨٨.٤% . وأهم صور الاستفادة الاجتماعية هي زيادة خبرة المبحوثات في التعامل مع الناس ٩٨.٥% وأقلها تحسين علاقة المبحوثة بزوجها ٦٦.٧% ، وحتى هذه الاستفادة هي في واقع الأمر أكبر من هذه النسبة إذا ما أخذ في الاعتبار نسبة من لا ينطبق عليهم هذا البند ٢٧.٣% وهي وتضم كثيراً من غير المتزوجات.

وفيما يتعلق بمتوسط الاستفادة عموماً بأنواعها وبنودها المختلفة فإنه يبلغ ٨٧.٢% ، وهي نسبة مرتفعة تدل على أهمية المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية ليس من الناحية الاقتصادية فقط ، ولكن من الناحية الاجتماعية أيضاً ، بل إن نتائج الدراسة توضح أن متوسط الاستفادة الاجتماعية أكبر من متوسط الاستفادة الاقتصادية.

وإذا ما صنفت أنواع الاستفادة من المشروعات الصغيرة للمرأة وفقاً للطرف المستفيد (جدول ٢) ، سواء كان المرأة نفسها أو أسرته أو قريتها ، يمكن القول أن صورتين من صور الاستفادة تعودان على الأسرة مباشرة وهما: مساعدة المرأة على رعاية أبنائها صحياً ، ومساعدتها في تعليم أبنائها ويبلغ متوسط هذين البندين ٨٧.١% ، كما أن ثلاثة من صور المشاركة تعود مباشرة على القرية وهي: توفير سلع وخدمات يحتاجها الناس ٩٨.٥% ، زيادة مشاركة المرأة في خدمة قريتها ٨١.٨% ، وتوفير فرص عمل لبعض الناس ٥٠% ، ويبلغ متوسط هذه البنود الثلاثة ٧٦.٨% ، أما بقية صور وأنواع الاستفادة والتي يبلغ عددها ١٦ نوعاً من الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية فإنها تعود في المقام الأول على المرأة صاحبة المشروع الاقتصادي سواء من حيث دعم مقدراتها الاقتصادية ، أو تعزيز وضعها الاجتماعي ، وقد بلغ متوسط الاستفادة الشخصية للمبحوثة من جراء قيامها بالمشروع الاقتصادي الصغير ٨٩.٢% ، يستنتج من هذه النتائج أن المشروعات الاقتصادية الصغيرة للمرأة الريفية تحقق فوائد متعددة وملموسة لكل من المرأة نفسها ولأسرتها ولمجتمعها المحلي في الوقت ذاته.

جدول (٢): التوزيع النسبي للمبحوثات وفقاً للطرف المستفيد من المشروعات متناهية الصغر وعدد بنود الاستفادة

| الطرف المستفيد | المبحوثة | الأسرة | القرية |
|----------------------|----------|--------|--------|
| متوسط بنود الاستفادة | ٨٩.٢% | ٨٧.١% | ٧٦.٨% |
| عدد بنود الاستفادة | ١٦ | ٢ | ٣ |

٣- علاقة متغيرات الدراسة بمستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر

١-٣ التوزيع العددي للمبحوثات وفقاً لبعض المتغيرات ومستوى الاستفادة من المشروعات
توضح النتائج الواردة في جدول (٣) التوزيع العددي للمبحوثات وفقاً لفئات كل متغير من المتغيرات المستقلة المقاسة على المستوى الاسمي وفئات متغير مستوى الاستفادة من المشروعات (المتغير التابع) ، ومن تلك النتائج يمكن استخلاص ما يلي:

غالبية المبحوثات من ذوات مستوى الاستفادة فوق المتوسط هن من المتزوجات ، واللاتي لم يكن يعملن قبل المشروع ، واللاتي لا يوجد لديهن مصادر أخرى للتمويل بخلاف الصندوق الاجتماعي ، واللاتي يوجد لمشروعاتهن مثيلاً القرية ، والتي يتم تسويق منتجات مشروعاتهن داخل القرية ، والتي لا توجد لديهن خبرة سابقة بالعمل في مشروعات اقتصادية ، واللاتي حصلن على تدريب قبل القيام بالمشروع ، واللاتي ينتمين إلى أسر متوسطة من حيث المستوى الاقتصادي مقارنة بأهل القرية.

جدول (٣) التوزيع العددي للمبحوثات وفقاً لبعض المتغيرات ومستوى الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة

| المتغيرات | الفئات | مستوى الاستفادة | |
|-----------------------|--------------|-----------------|----------------|
| | | أعلى من المتوسط | أقل من المتوسط |
| ١- الحالة الزوجية: | غير متزوجة | ١ | ٢ |
| | متزوجة | ٣٠ | ١٦ |
| | أرملة/ مطلقة | ٩ | ٨ |
| ٢- الحالة العملية قبل | جملة | ٤٠ | ٢٦ |
| | تعمل | ١٠ | ١٢ |

| | | | | |
|----------------------------------|-----------------|----|----|----|
| المشروع: | لا تعمل | ٣٠ | ١٤ | ٤٤ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |
| ٣-وجود مصادر أخرى للتمويل: | يوجد | ١١ | ٥ | ١٦ |
| | لا يوجد | ٢٩ | ٢١ | ٥٠ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |
| ٤-وجود مثيل للمشروع بالقرية: | يوجد | ٣٧ | ٢٣ | ٦٠ |
| | لا يوجد | ٢ | ٢ | ٤ |
| | جملة | ٣٩ | ٢٥ | ٦٤ |
| ٥-احتياج القرية لمنتجات المشروع: | تحتاجها | ٤٠ | ٢٣ | ٦٣ |
| | لا تحتاجها | - | ٢ | ٢ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٥ | ٦٥ |
| ٦-مكان تسويق منتجات المشروع: | القرية | ٣٨ | ١٩ | ٦٣ |
| | خارج القرية | ٢ | ٤ | ٢ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٣ | ٦٥ |
| ٧-وجود خبرة سابقة: | توجد | ١٢ | ٩ | ٢١ |
| | لا توجد | ٢٨ | ١٧ | ٤٥ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |
| ٨-التدريب المسبق: | يوجد | ٣٥ | ١٩ | ٥٤ |
| | لا يوجد | ٥ | ٧ | ١٢ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |
| ٩-تشجيع الأسرة: | يوجد | ٣٧ | ١٩ | ٥٦ |
| | لا يوجد | ٣ | ٧ | ١٠ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |
| ١٠-المستوى الاقتصادي للأسرة: | غنية | ٤ | - | ٤ |
| | متوسطة | ٣٤ | ٢٢ | ٥٦ |
| | فقيرة | ٢ | ٤ | ٦ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |
| ١١-مكان تنفيذ المشروع: | المنزل | ١١ | ١٠ | ٢١ |
| | خارج المنزل | ٢٩ | ١٦ | ٤٣ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |
| ١٢-القائم بإدارة المشروع: | المبحوثة | ٢٢ | ١٥ | ٣٧ |
| | المبحوثة وآخرون | ١٨ | ٧ | ٢٥ |
| | آخرون | - | ٤ | ٤ |
| | جملة | ٤٠ | ٢٦ | ٦٦ |

٢-٣ نتائج اختبار مربع كاي لعلاقة بعض المتغيرات بمستوى الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة:

استهدفت الدراسة التعرف على علاقة أحد عشر متغيراً مقاساً على المستويين الاسمي والرتبي بمستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة التي قامت بها المبحوثات ، وذلك من خلال إجراء اختبار مربع كاي وقد تبين من النتائج الواردة في جدول (٤) ما يلي:

١-عدم وجود علاقة معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين تسعة من هذه المتغيرات والمتغير التابع وهو مستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة ، حيث لم يمكن رفض الفرض الصفري القائل بعدم وجود علاقة بين كل من هذه المتغيرات التسعة من ناحية ومستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة من ناحية أخرى ، وذلك كما يتضح من قيم مربع كاي ، وبذلك يرفض الفرض البحثي الأول جزئياً فيما يتعلق بهذه المتغيرات التسعة.

جدول (٤) علاقة بعض المتغيرات بمستوى الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة للمرأة معبراً عنها بقيم مربع كاي وقيم معامل فاي

| المتغيرات | مربع كاي χ^2 | درجات الحرية | فاي ϕ | مربع فاي ϕ^2 |
|--------------------------------|-------------------|--------------|------------|-------------------|
| ١- الحالة الزوجية. | *٥.٨١ | ١ | ٠.٣٠٣ | ٠.٠٩٢ |
| ٢- الحالة العملية قبل المشروع. | ٣.١٧١ | ١ | | |
| ٣- وجود مصادر أخرى للتمويل. | ٠.٥٥٧ | ١ | | |
| ٤- القائم بإدارة المشروع. | ١.٠٦٠ | ١ | | |
| ٥- وجود مثيل للمشروع. | ٣.١٠٠ | ١ | | |
| ٦- مكان تنفيذ المشروع. | ٠.٤٩٩ | ١ | | |
| ٧- مكان تسويق منتجات المشروع. | ٣.١٤٢ | ١ | | |
| ٨- وجود خبرة سابقة. | ٠.٩١١ | ١ | | |
| ٩- التدريب المسبق. | ٢.٢٠٤ | ١ | | |
| ١٠- تشجيع الأسرة. | *٤.٦٢٤ | ١ | ٠.٢٦٥ | ٠.٠٧ |
| ١١- المستوى الاقتصادي للأسرة. | ٤.٤٧٠ | ٢ | | |

* معنوي إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ≥ ٠.٠٥ .

معنى ذلك أن اختلاف المبحوثات في هذه المتغيرات التسعة وهي: الحالة العملية قبل المشروع ، وجود مصادر أخرى للتمويل ، القائم بإدارة المشروع ، وجود مثيل للمشروع ، مكان تنفيذ المشروع ، مكان تسويق منتجات المشروع ، وجود خبرة سابقة ، التدريب المسبق، والمستوى الاقتصادي للأسرة لا يؤدي إلى تباين معنوي إحصائياً بين المبحوثات في مستوى الاستفادة من المشروعات.

٢- تبين وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ بين كل من متغيري الحالة الزوجية، وتشجيع الأسرة للمبوحثة من ناحية ، ومتغير مستوى الاستفادة من المشروعات من ناحية أخرى ، حيث يمكن رفض الفرض الصفري الفائل بعدم وجود علاقة معنوية بين كل من هذين المتغيرين والمتغير التابع ، وذلك كما يتبين من قيمتي مربع كاي.

معنى ذلك أن اختلاف المبحوثات من حيث الحالة الزوجية وتشجيع الأسرة للمبوحثة للقيام بالمشروع يؤدي إلى اختلاف معنوي بين المبحوثات في مستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة. ومراجعة البيانات الواردة في جدول (١) الخاص بتوزيع هذين المتغيرين وفقاً لفئاتهم وفئات المتغير التابع ، يستخلص أن المبحوثات المتزوجات أكثر استفادة من المشروعات متناهية الصغر من المبحوثات المطلقات والأرامل ، وقد تم استبعاد فئة " غير المتزوجات" نظراً لضآلة عددهن بما لا يتلاءم مع متطلبات اختبار مربع كاي ، كذلك يتبين بوضوح أن المبحوثات اللاتي لا يقين تشجيعاً ودعمواً وقبولاً من أفراد عائلتهن قد حققن مستوى استفادة أعلى من المبحوثات اللاتي لم يجدن مثل هذا التشجيع.

وتبلغ قوة العلاقة الارتباطية بين متغير الحالة الزوجية ومستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة ٠.٣٠٣ كما يتبين من قيمة معامل فاي ، ويفسر هذا المتغير حوالي ٩.٢% من التباين في المتغير التابع كما تشير قيمة مربع فاي ، بينما تبلغ قوة الارتباط بين متغير تشجيع الأسرة والمتغير التابع ٠.٢٦٥ ، ويفسر حوالي ٧% من التباين في مستوى الاستفادة من المشروعات.

٣-٣- نتائج الارتباط والانحدار المتعدد لعلاقة بعض المتغيرات بدرجة الاستفادة من المشروعات متناهية الصغر:

استهدفت الدراسة اختبار مدى وجود علاقات معنوية إحصائياً بين تسع من المتغيرات المستقلة المقاسة على المستوى النسبي ، كل على حدة وهي متغيرات عمر المبحوثة ، عدد سنوات التعليم ، عدد أفراد الأسرة ، قيمة القرض الذي حصلت عليه من الصندوق الاجتماعي ، عدد العاملين بالمشروع ، درجة الدافعية للمشروع ، درجة تفضيل المشروع ، ودرجة مزايا المشروع ، من ناحية ودرجة الاستفادة من المشروع كمتغير تابع من ناحية أخرى.

واستخدمت الدراسة في ذلك معاملات الارتباط (r) ، ومعاملات الانحدار وقيم ت (t) ، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة في هذا الشأن معروضة في جدول (٥).

جدول (٥) علاقة بعض متغيرات الدراسة بدرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية للمبحوثات معبراً عنها بقيم معاملات الارتباط والانحدار وقيمة t

| معامل الانحدار الجزئي المعياري B | قيمة "ت" المحسوبة t | معامل الانحدار الجزئي غير المعياري b | معامل الارتباط r | المتغيرات التابعة المتغيرات المستقلة |
|-------------------------------------|------------------------|--|------------------|---|
| ٠.٢٢٤ | ١.٥٩٢ | ٠.٠٤٨- | ٠.١٤٤ | ١-عمر المبحوثة. |
| ٠.٢٢٦ | ١.٦٧٤ | ٠.١١٦- | ٠.١٤٧- | ٢-عدد سنوات التعليم. |
| ٠.٠٤٢ | ٠.٣٤٤ | ٠.٠٧٨ | ٠.٠٣٠- | ٣-عدد أفراد الأسرة. |
| ٠.٢٧٠ | *٢.٢٠٨ | ٠.٠٠٠ | *٠.٢٦٣ | ٤-قيمة القرض. |
| ٠.٠٣٧ | ٠.٢٩٩ | ٠.١١٦ | ٠.٠٧٤ | ٥-عدد العاملين بالمشروع. |
| ٠.١٦١ | ١.٢٠٧ | ٠.٠٠٠ | ٠.١٠٤- | ٦-صافي ربح المشروع. |
| ٠.٢٧٣ | ١.٥٤٥ | ٠.٤٢٢ | **٠.٣٤٨ | ٧-درجة الدافعية للمشروع. |
| ٠.٠٠١ | ٠.٠٠٤ | ٠.٠٠٢ | ٠.٢٣١ | ٨-درجة تفضيل المشروع. |
| ٠.١٨٠ | ١.٤٢٦ | ٠.٧٣٦ | **٠.٣١٩ | ٩-درجة مزايا القرض. |

* معنوية عند المستوى الاجتماعي ≥ 0.05

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ≥ 0.01

معامل الارتباط ٠.٥٥٤

معامل التحديد R^2 ٠.٣٠٧

قيمة "ف" المحسوبة ٢.٧٦١

معنوية عند مستوى ٠.٠١

تشير النتائج الواردة في جدول (٥) إلى وجود علاقات ارتباطية معنوية إحصائياً وموجبة بين كل من متغيرات درجة الدافعية للمشروع ودرجة مزايا القرض ، وقيمة القرض من ناحية ودرجة الاستفادة من المشروعات متناهية الصغر من ناحية أخرى ، وقد بلغت قيمة معاملات الارتباط بين كل من هذه المتغيرات والمتغير التابع ٠.٣١٩ ، ٠.٣١٩ ، ٠.٢٦٣ ، على الترتيب ، وأوضحت النتائج عدم وجود علاقات ارتباطية معنوية إحصائياً بين باقي المتغيرات ومتغير درجة الاستفادة من المشروعات.

وعندما تم اختبار علاقة كل من المتغيرات التسعة بدرجة الاستفادة من المشروعات بافتراض ثبات تأثير باقي المتغيرات ، وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد ، أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥) أن متغيراً واحداً فقط من المتغيرات التسعة كان له تأثير معنوي موجب على درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة المتغير التابع ، وهو متغير قيمة القرض ، بينما لم يكن لباقي المتغيرات تأثيراً معنوياً على المتغير التابع.

إذن فقد دعمت نتائج الارتباط فرض لدراسة الثاني جزئياً فيما يتعلق بعلاقة ثلاثة من المتغيرات التسعة بالمتغير التابع ، ولم تدعم فرض الدراسة فيما يتعلق بباقي المتغيرات ، بينما لم تدعم نتائج تحليل الانحدار فرض الدراسة الثاني إلا فيما يتعلق بمتغير قيمة القرض الذي وجد له تأثير معنوي موجب على المتغير التابع.

يستخلص من هذه النتائج أنه كلما زادت درجة الدافعية للمشروع ودرجة مزايا المشروع ، وقيمة القرض الذي تحصل عليه المبحوثة من الصندوق الاجتماعي كلما زادت درجة استفادتها من المشروع كلما أوضحت قيم معاملات الارتباط ، وأنه زيادة قيمة القرض تؤدي إلى زيادة درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة للمرأة كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد ، ويلاحظ معنوية العلاقة بين قيمة القرض ودرجة الاستفادة من المشروع في كل من تحليل الانحدار والارتباط ، مما يعطي أهمية خاصة لذلك المتغير في التأثير على درجة استفادة المبحوثات من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر.

يلاحظ أيضاً من النتائج الواردة في جدول (٥) أن المتغيرات التسعة لها تأثير معنوي إحصائياً على درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة ، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة ٢.٧٦١ وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وتفسر المتغيرات التسعة مجتمعة حوالي ٣٠.٧% من التباين في درجة استفادة المبحوثات من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر.

٤- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية

تم استبيان المبحوثات عما إذا كان الصندوق الاجتماعي قد قدم لهن خدمات في مجال التدريب على ممارسة أنشطة المشروع فأفادت الغالبية العظمى من المبحوثات (٩٨.٥%) بأن ذلك لم يحدث ، وما إذا كان الصندوق قد ساعدهن بعمل دراسات جدوى للمشروعات فذكر معظمهن (٨٤.٤%) بأن ذلك لم يحدث ، وما إذا كان قد ساعد في توفير بعض مستلزمات الإنتاج لمشروعاتهن فذكرت غالبيةهن العظمى (٩٨.٥%) بأن ذلك لم يحدث ، وما إذا كان قد ساعدهن في تسويق منتجات مشروعاتهن فأجمن (١٠٠%) على أن ذلك لم يحدث. إذن يكاد يكون دور الصندوق الاجتماعي مقتصرأ على تقديم القروض وقليل من المساعدة في مجال عمل دراسات الجدوى.

وقد أوضحت المبحوثات أيضاً أن إجراءات الحصول على القرض كانت ميسرة (٩٢.٤%)، وأن قيمة القرض كانت كافية للمشروع (٨٧.٩%) وأن فترة السماح قبل بداية تسديد القرض كانت مناسبة (٩٨.٥%) وأن الفائدة على القرض كانت معقولة (٩٠.٩%) وأن سداد الأقساط كان مريحاً (٩٨.٥%). من هذه النتائج يبدو أن الغالبية العظمى من المبحوثات راضيات عن إجراءات وشروط القرض الذى حصلن عليه من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

المناقشة

١-أوضحت نتائج الدراسة بجلاء أن قيام المرأة الريفية بمشروعات اقتصادية صغيرة ، بل متناهية الصغر ، يعود عليها بفوائد اقتصادية واجتماعية ، ولا تقتصر هذه الفوائد عليها وحدها ، بل تمتد لتشمل أسرتها ، وحتى قرينها الأمر الذى يرفع من قدر المرأة الريفية فى محيط أسرتها ومجتمعها المحلى ، ويزيد من قدرتها على الاعتماد على نفسها ، وعلى مساعدة أسرتها ، والإسهام فى تنمية مجتمعها المحلى ، ومن هنا تبدو أهمية مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات الاقتصادية حتى ولو كانت متناهية الصغر ، وحتى لو اقتضت المساعدات التى تقدم إليها على القروض الميسرة من جانب الصندوق الاجتماعى للتنمية، ولكن من المؤكد أن تلك الفوائد يمكن أن تتضاعف إذا ما أمكن للمرأة الريفية الحصول على بعض التسهيلات الأخرى بجانب القروض ، والتي يمكن أن تدعم قدرتها على إدارة مشروعها الاقتصادى بفاعلية وكفاءة أكبر ، مثل توفير التدريب المناسب، أو عمل دراسات جدوى للمشروع ، أو تقديم بعض التسهيلات فى مجال الحصول على مستلزمات الإنتاج أو تسويق منتجات المشروع إلى ما غير ذلك من المساعدات التى يمكن أن تزيد من فرص نجاح المشروع ، ومضاعفة عوائده.

٢-تبيين من نتائج الاختبارات الإحصائية لقروض الدراسة أن خمسة متغيرات مستقلة فقط من بين ١٩ متغيراً مستقلاً كان لها علاقات معنوية إحصائية مع المتغير التابع المتمثل فى مستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة التى قامت بها المرأة الريفية فى منطقة الدراسة. يستخلص من ذلك أن اختلاف المشاركات فى تلك المشروعات، فى معظم المتغيرات التى تتضمن خصائص شخصية وأسرية وخصائص متعلقة بطبيعة المشروع الاقتصادى لا يودى بالضرورة إلى اختلافات جوهرية فى مقدار الاستفادة من تلك المشروعات الأمر الذى يمكن معه القول بأن توسيع مشاركة النساء الريفيات فى المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر ، بصرف النظر عن اختلافهن فى كثير من الخصائص الشخصية والأسرية وتباين خبراتهن السابقة سيكون له مردود إيجابى على المرأة والأسرة الريفية ، بل والقريبة بصفة عامة ، خاصة فى ظل ما أوضحت نتائج الدراسة من أن جميع المبحوثات قد استفدن بدرجات متقاربة من مشروعاتهن الصغيرة. ولعل فى اقتراح كثير من المبحوثات بتوسيع قاعدة المستفيدات من قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية ما يعبر عن تقييمهن الإيجابى لمردودات المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر على المرأة الريفية.

٣-أشارت نتائج الدراسة إلى أن متغير قيمة القرض هو أهم المتغيرات المؤثرة على درجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية التى نفذتها المبحوثات مما يشير إلى أهمية عنصر التمويل أكثر من غيره فى تحديد مقدار العوائد من المشروع الصغير أو المتناهي فى الصغر ، وربما يدعم ذلك ما اقترحتته كثير من المبحوثات من أهمية زيادة قيمة القرض ، وإتاحة الفرصة لهن للاقتراض مرة أخرى من أجل استمرار المشروعات فى البقاء وإمكانية توسعتها وتنميتها.

٤-المتخصص لطبيعة المتغيرات الخمسة التى وجد لها علاقة إيجابية معنوية بمستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر للمرأة الريفية وهى: قيمة القرض والحالة الزوجية والتشجيع الأسرى والدافعية للمشروع ودرجة مزايا القروض يرى أنها تندرج تحت أنواع المتغيرات المختلفة التى اقترحتها المنظورات الاجتماعية الأربعة التى شكلت الإطار النظرى للدراسة وهى: نظريات الدوافع ، والتبادل الاجتماعى ، وتوظيف موارد الغير ، ونظرية الفعل الاجتماعى الإرادى ، فمتغير درجة الدافعية للمشروع بما يتضمن من الرغبة فى مساعدة الأسرة ، وتشجيع الأسرة يزيد من الرغبة والدافع للنجاح يندرج تحت متغيرات نظريات الدوافع.

كذلك فإن الرغبة فى تحسين المكانة الاجتماعية للمرأة فى الأسرة والمجتمع المحلى وهما من مكونات متغير درجة الدافعية تملى على المرأة الريفية أن تقدم من جانبها شيئاً فى مقابل تحقيق تلك الرغبة ، أو بتعبير نظرية التبادل الاجتماعى عليها أن تبادل أو تقدم مقابل لتحسين مكانتها ، وهذا يتمثل فى السعى وبذل الجهد وتحمل المسؤولية فى إدارة المشروع الاقتصادى من أجل الحصول على دخل يزيد من قدرتها على الاعتماد على الذات والمساهمة فى ميزانية الأسرة ، ومن ثم تزيد من أهميتها وترفع من مكانتها.

و عضوية المرأة في الجمعية الأهلية ساعدها في الحصول على القرض من الصندوق الاجتماعي أو أنها قد وظفت بعض إمكانات الجمعية في تعضيد قدرتها على الحصول على القرض وتوظيفه في المشروع ، كذلك فإن حصول بعض المبحوثات على قروض من أكثر من جهة تمويل ، أو زيادة حجم رأس المال المتاح لهن نتيجة تعدد مصادر التمويل قد ساعد على زيادة درجة استفادتها من المشروع ، وهو ما تشير إليه النتائج من أن قيمة القرض كان أهم المتغيرات المؤثرة على درجة الاستفادة من المشروع ، وهو ما يعطى بعض التعضيد للنظرية القائلة بأن القدرة على توظيف موارد الغير بجانب الموارد الشخصية تزيد من القدرة على الإنجاز وتحقيق الأهداف.

يمكن النظر أيضاً إلى متغيرات مثل الحالة الزوجية ودرجة مزايا القرض على أنها عوامل موقفية ساعدت على تباين الاستفادة من المشروعات ، كما أن متغير التشجيع الأسري يعبر عن نظرة إيجابية نحو عمل المرأة واضطلاعها بأدوار إدارية وقيادية في الأسرة والمجتمع المحلي ، وهو ما يمثل عاملاً معيارياً ، أوضحت النتائج أهميته في التأثير على مقدار الاستفادة الذي عاد على المرأة من جراء قيامها بالمشروع الاقتصادي ، وهو ما يقدم بعض الدعم الإمبريقي لنظرية الفعل الاجتماعي لبارسونز .

يستخلص من ذلك أن المعطيات النظرية التي تبنتها الدراسة الحالية والتي ساعدت في اختيار متغيراتها كان لها مصداقيتها ، وأنها على اختلاف منطقاتها النظرية يمكن أن تسهم مجتمعة في تفسير الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في هذه الدراسة في مشاركة المرأة الريفية في المشروعات متناهية الصغر ، وما يترتب عليها من عوائد اقتصادية واجتماعية مما قد يشير إلى صواب الفكرة التي أخذت بها الدراسة وهي توظيف المنظورات الأربعة في توجيه الدراسة الميدانية.

٥- على الرغم من أن متغيراً واحداً من بين ثمانية متغيرات مستقلة كان له تأثير معنوي على درجة استفادة المبحوثات من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر كما أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد ، إلا أن المتغيرات النهائية مجتمعة كان لها تأثير معنوي إحصائياً على درجة الاستفادة من المشروعات ، مما يشير إلى أن تلك المتغيرات يدعم بعضها بعضاً ، وفي ذلك دليل على أهميتها خاصة وأن معامل التحديد لهذه المتغيرات مجتمعة يشير إلى أنها تفسر حوالي ٣١% من التباين في درجة الاستفادة من المشروعات وهي نسبة ليست بالقليلة.

٦- أشارت النتائج المتعلقة بأنواع المشروعات التي مارستها المبحوثات إلى تنوعها بدرجة كبيرة تصل إلى حوالي ٣٠ نوعاً مختلفاً من المشروعات الاقتصادية من بينها مشروعات ربما لا يتوقع كثيرون أن تقوم بها المرأة الريفية مثل توزيع أنابيب البوتاجاز ومحلات الحلاقة وأتيليه الملابس ومحل الموبيليات واستوديو التصوير وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ، مما يدل على أن المرأة الريفية قادرة على إدارة كثير من الأعمال الاقتصادية التي يمكن أن توفر سلماً كثيرة يحتاجها المجتمع الريفي المحلي ، وذلك إذا ما أتيت لها الفرصة وتوفرت لها سبل التمويل والدعم ، وأن دورها لم يعد محصوراً في الأعمال المنزلية فقط.

٧- أوضحت النتائج أيضاً أن أكثر من ثلث عدد المشروعات التي قامت بها المبحوثات قد أقيمت في منزلها ، ولم تتطلب محلات خاصة خارج المنزل ، مما يوفر في تكلفة الإنتاج ، ويسهل لها متابعة أعمالها المنزلية بجانب عملها في المشروع.

٨- أشارت النتائج إلى أهمية دعم وتشجيع الأسرة للمبحوثات في سعيهن لإقامة مشروع اقتصادي صغيرة أو متناهي الصغر وإدارته وخاصة من جانب الزوج معنى ذلك أن كثيراً من الأسر الريفية لا تجد حرجاً في عمل المرأة في أعمال اقتصادية داخل أو خارج المنزل ، ولا تنتظر إلى عمل المرأة هذا على أنه خروج عن الأعراف والتقاليد السائدة في الثقافة الريفية ، وحتى الحالات القليلة من المبحوثات اللاتي أوضحت أن أزواجهن قد شعروا بشئ من الإهمال نتيجة انشغالهن بالمشروع قد أكدن على أن أزواجهن سرعان ما نسوا ذلك عندما بدأت مشروعاتهن تحقق مكاسباً ، بل إن حوالي ثلثي المبحوثات قد أوضحت أن علاقاتهن بأزواجهن قد تحسنت بعد قيامهم بالمشروعات.

٩- تبين أن المتزوجات أكثر من غيرهن استفادة من المشروعات ، وربما يرجع ذلك إلى زيادة أعبائهن الأسرية ورغبتهم في مساعدة أزواجهن ، أو رغبتهم في تدعيم أو مراكزهن الاجتماعية في الأسرة وعدم الاعتماد كلياً على الزوج. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن بعض المتزوجات قد استفدن من مساعدة أزواجهن لهن في إدارة المشروعات مما زاد من عوائدها.

١٠- تبين من نتائج الدراسة أن عوائد القيام بالمشروعات الاقتصادية متناهية الصغر للمرأة الريفية لم تقتصر على الفوائد الاقتصادية بل كان لها عوائد اجتماعية ربما تفوق الفوائد الاقتصادية. وفي واقع الأمر فإن دوافع المبحوثات للقيام بالمشروعات الصغيرة لم تكن اقتصادية فقط بل كانت اجتماعية أيضاً ، حيث تضمنت أسباب القيام بتلك المشروعات الرغبة في مساعدة الأسرة ، والاعتماد على النفس ، والإدخار ، ورفع مكانة المبحوثة

في الأسرة والقرية ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد حققن الغرض من قيامهن بالمشروعات الاقتصادية ، مما يدل على أهمية مساعدة المرأة الريفية على القيام بمثل تلك المشروعات ومثيلاتها.

١١- يدعم من المقولة السابقة ما أشار إليه التقييم الذاتي للغالبية الساحقة من للمبحوثات ٩٨.٥% من أنهن يعتبرن مشروعاتهن ناجحة ، وهو ما يتفق مع التقييم الموضوعي للدراسة ، حيث بلغ متوسط درجات الاستفادة من بنود الاستفادة المختلفة وعددها ٢١ بنوداً حوالي ٨٧.٢% ، وما توصلت إليه الدراسة أيضاً من أن جميع المشروعات قد حققت أرباحاً صافية في آخر عام. يستخلص من ذلك أن كل المؤشرات الكمية والنوعية تجمع على أهمية المشروعات الصغيرة أو المتناهية في الصغر للمرأة الريفية.

١٢- فيما يتعلق بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية فإن نتائج الدراسة تظهر أن هذا الدور يكاد يكون مقتصرأ على تقديم القرض للمرأة الريفية عن طريق الجمعية الأهلية ، بينما لم يكن له دور يذكر في مجال المساعدة في عمل دراسات الجدوى للمشروعات المنفذة ، أو تقديم تسهيلات تدريبية أو تسويقية أو غيرها للمبحوثات ، ومع ذلك فإن ما تحقق للمبحوثات من فوائد اجتماعية واقتصادية من مشروعاتهن الصغيرة ، يجعل الدراسة تقييم دور الصندوق الاجتماعي تقييماً إيجابياً ، حتى لو اقتصر هذا الدور على مجرد توفير التمويل للمشروعات الصغيرة أو المتناهية في الصغر للمرأة الريفية ، خاصة وأن الغالبية العظمى من المبحوثات راضيات عن شروط وإجراءات الحصول على القرض بصفة عامة.

١٣- ينبغي الإشارة أيضاً إلى أهمية الدور الذي قامت به الجمعية الأهلية التي قامت بدور الوسيط بين المبحوثات والصندوق الاجتماعي ، حيث قامت بتسهيل الإجراءات المتعلقة بالحصول على القرض من الصندوق وقامت بتحصيل الأقساط والسداد نيابة عن المقترضات، كما قدمت الجمعية لبعض المبحوثات كماً ذكراً- بعض النصائح والإرشاد في اختيار المشروعات المناسبة وعمل الدراسات اللازمة والتذكير بمواعيد سداد الأقساط ، من ناحية أخرى لعبت تلك الجمعية دوراً إيجابياً في تسهيل إجراء الدراسة الحالية ميدانياً ، حيث سهلت عملية الاتصال بين المبحوثات والقائمين على الدراسة وجمع البيانات. وترى الدراسة من الأهمية بمكان في هذا الصدد الإشارة إلى أهمية الأدوار التي تلعبها أو يمكن أن تلعبها الجمعيات الأهلية بالمناطق الريفية في تنمية تلك المناطق في العديد من المجالات التنموية ومن بينها دعم المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً ، ومساعدتها في الحصول على التمويل اللازم لقيامها بمشروعات اقتصادية تعود بالفائدة عليها وعلى أسرته وتمتد إلى مجتمعها الريفي المحلي.

المقترحات

١- تبدأ مقترحات الدراسة بتلك التي قدمتها المبحوثات صاحبات المشروعات ، وتشتمل تلك المقترحات على زيادة قيمة القرض أكثر مما هي عليه ، والاستمرار في التمويل بعد القرض الأول من أجل ضمان استمرار المشروع وتوسيعه ، تسهيل طرق السداد وزيادة فترة السماح وزيادة التسهيلات المتعلقة بضمان القرض ، وزيادة قاعدة المقترضات من غير القادرات ، والمساعدة في عمل دراسات الجدوى للمشروعات ، والمساعدة في تسويق منتجات المشروعات ، وضمان التجديد للعميل وقت الحاجة ، واقتراح البعض إلغاء الفائدة على القرض لشبهة الحرام.

٢- أوضحت نتائج الدراسة أن المبحوثات المقترضات من الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ مشروعاتهن الصغيرة أو المتناهية الصغر لا يتعاملن مباشرة مع الصندوق، ولكن يتم التعامل من خلال جمعية أهلية بسيطة تقوم بالحصول على القرض من الصندوق وتتعهد بتحصيل الأقساط من المقترضات في الأوقات المحددة للسداد. وبذلك يقع على الجمعية الأهلية مسؤولية كبيرة في إنجاح مشروعات الإقراض للمرأة الريفية، وبحكم أن الجمعية هي الأكثر التصاقاً وقرباً ومعرفة بالسكان المحليين يمكنها الإشراف على تنفيذ مشروعات القروض.

ويلزم لتفعيل دور الجمعيات الأهلية الوسيطة أن يتوفر لها القدرة على تقديم العون للمقترضات في مجالات التدريب ودراسات الجدوى وتوفير معلومات عن السوق، إلى غير ذلك من التسهيلات اللازمة لنجاح مشروعات المرأة الريفية، خاصة وأن كثيراً من النساء الريفيات ليس لديهن خبرة سابقة في إدارة مثل هذه المشروعات الاقتصادية. ولذا فمن الضروري أن يوفر الصندوق الاجتماعي الدعم الفني والمالي الكافي لهذه الجمعيات لكي تقوم بهذه الأدوار بفاعلية نيابة عن الصندوق. والمعروف أن الصندوق يخصص نسبة من قيمة

القرض كمنحة للجهة الوسيطة أو المنفذة لدعم قدراتها المؤسسية من النواحي الفنية والإدارية والتنظيمية وتدريب الكوادر المنوط بها الإشراف على تنفيذ مشروع القروض. ولكن ينبغي على الصندوق الاجتماعي التأكد باستمرار من أن الجمعية الأهلية لديها القدرة للقيام بتلك المهام، وأنها تقوم بها بالفعل حيث تبين من نتائج الدراسة أن معظم هذه التسهيلات المهمة لم تتوفر للقائمت بالمشاريع سواء من الصندوق أو الجمعية الأهلية.

٣- من المهم إنشاء قاعدة للمعلومات لمشاريع القروض لمساعدة تلك المشروعات في رفع مستوى إنتاجها وتحسين جودة منتجاتها، وأن تتضمن قاعدة المعلومات بيانات عن الاحتياجات التدريبية لصاحبات المشروعات متناهية الصغر والعاملين بها في المجالات الإدارية والتسويقية والفنية. وأن تتضمن نماذج للمشروعات الناجحة القابلة للتكرار والملائمة لطبيعة البيئة الريفية، وإعداد دراسات جدوى استثمارية للمشروعات القابلة للتطبيق الفعلي.

٤- أهمية تفعيل آليات التأمين ضد مخاطر الائتمان، خاصة وأن بعض المشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة الريفية عرضة للفشل في ظل عدم توافر الخبرات أو المعلومات أو التسهيلات اللازمة لنجاح تلك المشروعات.

٥- يمكن للصندوق الاجتماعي اعتماد سياسات تشمل زيادة حجم القرض، حيث يعتبر حجم القرض من أهم العوامل التي تؤثر على استفادة المبحوثات من القرض وهو ما يتوافق مع أهم مقترحاتهن لزيادة الاستفادة من المشروعات.

٦- يمكن للصندوق أن يضع في سياسته التمويلية الاهتمام بالقرى الأكثر فقراً ويتطلب الأمر هنا الرجوع إلى مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء حتى يتعرف على هذه القرى ويتم في هذه الحالة صياغة برنامج يتضمن خطة لتطبيق المشروعات التي يمكن أن تناسب القرية.

٧- يمكن لمقر الصندوق الاجتماعي في كل محافظة التنسيق مع مراكز المحافظة وعمل مراكز لمساعدة المقترضات على اختيار المشروع المناسب وعمل دراسة جدوى للمشروعات المختارة بالإضافة إلى تدريب المقترضات على إدارة المشروعات وتسويق منتجاتها كما يمكن من خلال هذه المراكز التنسيق مع المقترضات لمساعدتهن على تسويق منتجات المشروعات ويمكن ذلك من خلال إقامة معارض دائمة تسويق هذه المنتجات تحت رعاية الصندوق الاجتماعي ومن المهم هنا الإشارة إلى ضرورة قيام المحافظات من خلال إدارات التنمية بها بالإشراف الفعلي على تنفيذ المشروعات.

٨- يمكن للصندوق الاجتماعي تشكيل فريق بحثي في كل فرع من فروعهم يقوم بزيارة المقترضات بصفة دورية وليس زيارة الجمعية الأهلية الوسيطة فقط لضمان التأكد من استمرارية المشروع ودعمه في حالة تعثره.

المراجع

- إبراهيم، نيفين فرج ٢٠٠٠ دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع إشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية، دراسة تحليلية: رسالة ماجستير، كلية التجارة.
- الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة ٢٠٠١ نشرة بعنوان مشروع إعداد وتأهيل رجل الأعمال الصغير، الصندوق الاجتماعي للتنمية، القاهرة.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨ محاور عمل الصندوق الاجتماعي لتنمية المرأة الريفية، المؤتمر القومي الثالث للمرأة ١٤ - ١٦ مارس ١٩٩٨، محافظة المنوفية.
- العزبي، محمد إبراهيم ١٩٩٥ محددات وعواقب مشاركة المرأة النوبية في الأنشطة الإنتاجية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد ٢٠، العدد (٤) إبريل ١٩٩٥.
- العزبي، محمد إبراهيم، عبد الرحيم الحيدري، جلال الملاح، هشام الهلباوي ٢٠٠٤ دراسة المشروعات الصغيرة للمرأة القائمة والمتوقعة والموارد المتاحة في منطقة بور سعيد وسهل الحسينية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بنك وصندوق التنمية الأفريقي.
- تويج، نبيل توفيق ٢٠٠٣ الصناعات الصغيرة والحركة التنموية: دراسة تحليلية للعشوائيات في القرية المصرية، المؤتمر الرابع للريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، مجلد (٢)، ١٥ - ١٧ سبتمبر.
- عمر، أيمن على ٢٠٠٦ قراءات في إدارة المشروعات الصغيرة، دار الجامعيين للطباعة والتجليد، القاهرة.

- على، سهير كمال محروس ٢٠١٠ الجوانب التنموية للمشروعات الصغيرة ببعض قرى محافظة المنوفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنوفية.
- مرعى، حنان إبراهيم ٢٠٠٥ مقترحات وحلول لمواجهة مشكلات ربة الأسرة الريفية المتكاملة بالصناعات الصغيرة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد المنزلى، جامعة المنوفية.
- هيكل، محمد ٢٠٠٣ مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- Elezaby, Mohamed I. Impact of Situational and Orientational Factors on Residents Contribution to Community Field Structure. Ph. D. Disertation, ISU, Ames, Iowa. USA. 1985
- Lutz, Geme M. Understanding Social Statistics. Macmillan Publishing Co., INC., New York. 1983
- Maslow, Ibrahim A Theory of Human Motivation. Psychological Review 50: 370 - 396 1943
- Parsons, Talcott The Structure of Social Action. New York: Mc Graw – Hill. 1973
- Perucci R. and M. Pilisuk Leaders and Ruling Elites. The Inter organizational Bases of Community Power. American Sociological Review, 35: 1040 – 1057. 1970
- Phillips, Derek L. Social Participation and Happiness. Pp 145 – 253 in John Edwards and Alan Booth (eds.) Social Participation in Urban Society. Cambridge, Massachusetts: General Learning Press. 1973

BENEFITS OF MICRO ENTERPRISES FOR RURAL WOMAN: A CASE STUDY

EI – Emam, Mai M.*; M. I. Elezaby and I. A. Safaan***

* Dept. of Agric. Extension and Rural Sociology, College of Agric., Mansoura University.

**Dept. of Rural Development, College of Agric., Alexandria University.

ABSTRACT

The study aims basically at identifying the benefits gained by rural women from their economic micro enterprises which are funded through loans provided by Social Fund For Development. A field study was conducted on all women who were carrying out micro enterprises in Meniat Sandoub village in Dakahlia governorate.

Findings of the study have indicated that all women were benefited economically and socially from their enterprises. On a scale of 100 points the average of woman's benefits was 86.1 points. Statistically significant relationships were found between size of benefits and each of size of the loan, marital status, support of the family, motivation of the beneficiary and advantages of the loan. Findings have also revealed that the role of the Social Fund was

El – Emam, Mai M. et al.

limited to only providing the loans. The study was concluded with suggestions on how to Improve the outcomes of rural woman micro enterprises.

بتحكيم البحث

كلية الزراعة – جامعة المنصورة
كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية

أ.د / محمود محمد الجمل
أ.د / عبد الرحيم عبد الرحيم الحيدري